**الوضعية الاقتصادية لسنة 2020**

**وآفاق تطورها خلال سنة 2021**

**الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2021**

**مديريةالتوقعات والمستقبلية**



**تمهيد**

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2021، التي تقدم مراجعة لتوقعات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2020 وآفاق تطوره خلال سنة 2021. وستمكن هذه الميزانية الحكومة والفاعلين السوسيو-اقتصاديين من خلال النمو الاقتصادي المرتقب لسنة 2021، من تسطير توجهات سياساتهم.

ويأتي إعداد هذه الميزانية في سياق غير مسبوق يتميز بالأزمة الصحية التي انطلقت في الصين وانتشرت في جميع أنحاء العالم وأثرت بشكل عميق على أوروبا الشريك التجاري الرئيسي للمغرب.

هكذا، ومنذ ظهوره في المغرب بداية مارس الماضي، اتخذت السلطات العمومية حزمة من التدابير لتعزيز الصحة العمومية ومجموعة من القرارات لمواجهة انتشار هذا الفيروس، أهمها الحجر الصحي وإغلاق الحدود، الشيء الذي أدى إلى التعليق الجزئي أو التوقف الكلي لبعض الأنشطة الاقتصادية. ولمواجهة هذه الوضعية، تم إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يعهد بتسييره للجنة مختلطة مكونة من القطاع العام والخاص.

يبقى إنجاز التوقعات الاقتصادية في هذا السياق الحالي، أمرا معقدا، نتيجة التقلبات التي تسود على الصعيد العالمي أو الوطني، خاصة فيما يتعلق بتطور الوباء ومراحل الخروج من الحجر الصحي واحتمال تفشي موجة جديدة من العدوى بعد رفع الحجر.

ويرتكز إعداد هذه الميزانية على الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الأوروبية والبنك الدولي. كما تعتمد هذه الميزانية على معطيات المحاسبة الوطنية ونتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط. كما ترتكز على المعطيات النقدية والمالية وإحصائيات التجارة الخارجية، الصادرة على التوالي عن بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية ومكتب الصرف.

وترتكز الآفاق الاقتصادية لسنة 2021، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2020 2021-وفرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى أنه ستتم مراجعة هذه التوقعات أثناء تهيئ الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2021 خلال شهر يناير المقبل، بعد الأخذ بعين الاعتبار لمختلف تدابير السياسات الاقتصادية المعتمدة في القانون المالي لسنة 2021، وكذا التطورات المحتملة التي سيعرفها المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي.

**أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية**

**2021**

**2020**

**2019**

**تطور النمو الاقتصادي الوطني بالنسبة المئوية**

**4,4**

**-5,8**

**2,5**

* **الناتج الداخلي الإجمالي..........................**

* **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية…..…**

**-5,3**

**3,6**

**3,7**

* **القيمة المضافة للقطاع الأولي….….........**

**9,1**

**-5,7**

**-4,6**

* **معدل التضخم..................................**

**1,2**

**-0,4**

**1,3**

***المؤشرات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي***

* **العجز التجاري.…..… ….…… ………...**

**18,2**

**16,9**

**16,3**

**6,8**

**6,9**

**4,4**

* **عجز التمويل.….….………….………...**

**5,0**

**7,4**

**3,6**

* **عجز الميزانية …….………….………...**

**80,5**

**89,9**

**92,0**

* **معدل الدين العمومي الإجمالي………... .….…….………….………...**

**تفاقم**

**ارتفاع**

**تباطؤ**

**تقلص**

1. **المحيط الدولي**

**ركود عميق للاقتصاد العالمي سنة 2020، أكثر حدة من التداعيات السلبية التي خلفتها الأزمة المالية لسنة 2008- 2009.**

سيعرف **الاقتصاد العالمي** سنة 2020 ركودا حادا، نتيجة تأثير الصدمة القوية التي نتجت عن الوباء (كوفيد-19) وتداعيات التدابير الصارمة التي فرضت تجميدا للأنشطة الاقتصادية وحجرا صحيا على السكان. وستؤدي هذه الإجراءات المتخذة من طرف مختلف حكومات دول العالم، سعيا منها لاحتواء الأزمة الصحية، إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي ناهيك عن الصعوبات التي يعرفها نتيجة الصراع التجاري الصيني الأميركي والتوترات الجيوسياسية.

وسيعرف النشاط الاقتصادي العالمي خلال هذه السنة اختلالات كبيرة، نتيجة الاضطرابات في الإنتاج والاستهلاك والمبادلات التجارية، الشيء الذي سيؤدي إلى ركود في سوق الشغل على المستوى العالمي. من جهة أخرى سيساهم تدهور المداخيل وتدابير السياسة المالية بشكل كبير في تفاقم العجز العمومي وارتفاع المديونية.

ورغم المجهودات التي قامت بها حكومات دول العالم والبنوك المركزية، عبر اتخاذ حزمة من التدابير المهمة لدعم المقاولات ومداخيل الأسر، فإن ذلك لن يمنع من ركود النمو **الاقتصادي العالمي**[[1]](#footnote-2) بوتيرة قدرت ب%-4,9 سنة 2020. ومن المرتقب أن يسجل سنة 2021 انتعاشا ب%5,4 ، مدعوما بالتحفيزات المالية المهمة ومواصلة نهج السياسة النقدية المرنة.

غير أن توقعات انكماش أو انتعاش الاقتصاد العالمي، تبقى رهينة أساسا بتأثيرات الوباء على العرض والطلب وفترة وفعالية تدابير الحجر الصحي وسياسات الإقلاع الاقتصادي ودعم التشغيل.

في **مجموعة الدول المتقدمة**، يتوقع أن تسجل اقتصادياتها انخفاضا في الناتج الداخلي الإجمالي ب %8 سنة 2020 عوض ارتفاع ب %1,7 سنة 2019.

بخصوص **الولايات المتحدة الأمريكية**، سيتأثر الاستهلاك، الذي يعد قاطرة للنمو الاقتصادي، بانكماش الثروة والدخل المتاح وفقدان الوظائف وانهيار أسواق الأسهم في البورصة. وبالمثل، سيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع كبير للاستثمارات خاصة في القطاع الطاقي.

ورغم التدابير التحفيزية المهمة المتخذة من طرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لاستقرار النظام المالي، والدعم الحكومي المالي لصالح المقاولات، فإن الإنتاج سينخفض إلى أدنى مستوياته، كما سترتفع البطالة بشكل كبير. في ظل هذه الظروف، سيعرف النمو الاقتصادي تراجعا بحوالي %8 سنة 2020، قبل أن يسجل سنة 2021 انتعاشا ب%4,5 ، في أفق تحسن ثقة المستهلكين والمستثمرين.

وستعرف **منطقة اليورو** ركودا اقتصاديا أكثر حدة، لتسجل سنة 2020 نمو اقتصاديا سالبا بحوالي%10,2 ، قبل أن يتحسن سنة 2021 ب 6%. وهكذا، ستتراجع الاستثمارات بشكل كبير، نتيجة انخفاض المردودية وتفاقم الحاجيات من السيولة وعدم وضوح الرؤية. ويرتقب أن تتراجع الصادرات نتيجة القيود على الإنتاج والتأثيرات السلبية للأزمة الصحية على العديد من القطاعات، خاصة قطاع السياحة وقطاع صناعة السيارات. ومن جهته، سينخفض الاستهلاك الخاص، نتيجة تراجع الدخل الحقيقي المتاح وارتفاع الادخار.

ويتوقع أن ينتعش الاستهلاك الخاص مستقبلا في دول منطقة اليورو، نتيجة التخفيف التدريجي لتدابير حالة الطوارئ. في حين تتباين درجة انتعاش استثمارات المقاولات، بشكل كبير من بلد لآخر، لتعكس اختلاف وتيرة انكماش نمو اقتصاداتها عند بداية الأزمة. غير أن المستويات العالية لمعدلات البطالة وتوقف التحويلات الصافية للميزانية، ستشكل عائقا أمام الانتعاش الاقتصادي.

بخصوص **الدول الصاعدة والنامية**، سيتفاقم تأثير الوباء في بعضها، نتيجة تزامنه مع مفعول انخفاض أسعار المواد الأساسية والتدهور الكبير للشروط التمويلية. وإجمالا، سينكمش النمو الاقتصادي بهذه الدول ب-3% عوض ارتفاع ب%3,7 سنة 2019. كما سيتراجع الدخل الفردي بشكل كبير، ليفرز زيادة صافية للفقر في العالم هي الأولى من نوعها منذ أزيد من 20 سنة. ويعزى الانتعاش المرتقب لاقتصاديات الدول الصاعدة والنامية ب %5,9 سنة 2021، أساسا، إلى تراجع انتشار الوباء العالمي واستعادة الاقتصاد الصيني لعافيته، في حين أن اقتصاديات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا ستسجل انتعاشا محدودا في وتيرة نموها.

ومن جهته، سيعرف **الاقتصاد الصيني** تراجعا كبيرا سنة 2020، بعد التباطؤ الطفيف لوتيرة نموه خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تراجع الطلب الداخلي وصعود التوترات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، ستتأثر المقاولات بالصعوبات التمويلية وبالانخفاض الكبير للطلب الخارجي، ليعكس بذلك الاختلالات الكبيرة التي خلفها الوباء. بالإضافة إلى ذلك، ستشكل العوامل البنيوية للاقتصاد الصيني، خاصة تراجع عدد السكان الناشطين وانخفاض الإنتاجية وارتفاع مستوى المديونية، عائقا إضافيا للنمو الاقتصادي الذي لن يتجاوز %1 سنة 2020 عوض%6,1 سنة 2019. ويتوقع أن تعرف أنشطته خلال سنة 2021 انتعاشا ب %8,2، نتيجة الانتعاش المتوقع للطلب العالمي.

وستعرف بعض **الاقتصاديات الأخرى** تراجعات كبيرة في أنشطتها خاصة الاقتصاد الروسي الذي سيتأثر كثيرا بانهيار أسعار النفط، ليسجل بذلك انكماشا ب %6,6 سنة 2020، قبل أن يعرف انتعاشا سنة 2021 ب %4,1. بخصوص الاقتصاد البرازيلي، يتوقع أن يسجل ركودا ب%9,4 خلال هذه السنة، نتيجة تراجع الاستثمارات وضعف الأسعار العالمية للمواد الأساسية. وبناء على فرضية تراجع تدريجي للعوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي خلال السنة الجارية ومواصلة برنامج الإصلاح الجبائي ومناخ الأعمال، يتوقع أن تسجل أنشطة الاقتصاد البرازيلي، انتعاشا ب%3,6 سنة 2021.

في ظل هذه الظروف، ستتفاقم النتائج المتواضعة التي عرفتها **التجارة العالمية** سنة 2019، لتسجل سنة 2020 انكماشا ب %11,9. ويتوقع أن تعرف المبادلات في القطاعات ذات سلاسل القيم المعقدة، تراجعا كبيرا خاصة أنشطة الصناعات الإليكترونية وصناعة السيارات. ومن جهتها، ستضرر المبادلات التجارية من الخدمات بشدة، نتيجة القيود المفروضة على النقل والأسفار وتجميد أنشطة العديد من محلات البيع بالتقسيط ومؤسسات الإيواء والفندقة. وستسجل المبادلات التجارية العالمية سنة 2021، ارتفاعا ب %8 وذلك بالموازاة مع الإقلاع التدريجي للطلب الداخلي.

على مستوى **أسواق المواد الأولية**، سيؤثر الانخفاض القوي للنمو الاقتصادي العالمي، الناتج عن انتشار وباء كورونا، سلبا على الطلب على المنتجات الأساسية. وبخصوص البترول، تبقى تدابير تقليص الإنتاج المتفق عليها بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط، لمواجهة تراجع الطلب، غير كافية للرفع من أسعار النفط التي ستواصل انخفاضها سنة 2020 ب%41,1 سنة 2020 لتصل إلى36,18 دولارا للبرميل ثم إلى37,45 دولارا للبرميل سنة 2021 عوض61,4 دولارا سنة 2019. وبخصوص أسعار المواد الأولية الأخرى ستواصل منحاها التنازلي لتنتقل من%0,8 سنة 2019 إلى %0,2 سنة 2020 ثم إلى %0,8 سنة 2021.

وبالتالي، ستتفاقم الضغوطات الانكماشية، نتيجة الضعف الكبير للطلب وانخفاض أسعار النفط، حيث سينتقل مؤشر أسعار الاستهلاك في الدول المتقدمة من%1,4 سنة 2019 إلى%0,3 سنة 2020 ثم إلى%1,1 سنة 2021. في حين سيستقر هذا المؤشر في اقتصاديات الدول الصاعدة في حدود %4,5 سنتي 2020 و2021 عوض %5,1 سنة 2019. وبخصوص سوق الصرف، ستستقر قيمة اليورو مقابل الدولار في حدود 1,09 سنتي 2020 و2021 عوض 1,11سنة 2019.

وستؤثر هذه الآفاق الاقتصادية العالمية غير الملائمة بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، خاصة نتيجة انخفاض تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل السياحة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالمثل، ستنخفض الصادرات المغربية، نتيجة تراجع **الطلب العالمي الموجه نحو بلادنا**، الذي سيتأثر بالركود الحاد الذي ستعرفه اقتصاديات الشركاء الأوروبيين الرئيسيين، خاصة فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، التي تستحوذ على أكثر من نصف الصادرات المغربية أي ب %53,5. وبالتالي، فإن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، الذي سجل زيادة ب%3,3 كمتوسط سنوي للفترة 2011-2018، سيعرف انخفاضا كبيرا قدر ب %16,2 سنة 2020، قبل أن ينتعش سنة 2021 بوتيرة%12,2.

1. **تطور الاقتصاد الوطني سنة 2020**

**ركود الاقتصاد الوطني سنة 2020 نتيجة التأثير المزدوج للجفاف والوباء**

سيعرف **الاقتصاد الوطني سنة 2020** ركودا هو الأول من نوعه منذ أكثر من عقدين من الزمن، نتيجة التأثير المزدوج للجفاف الذي تعرفه بلادنا وتفشي وباء فيروس كورونا في العالم بأسره. ويتوقع أن تخلف هذه الأزمة عواقب وخيمة على النشاط الاقتصادي الوطني، تجاوزت تداعياتها تلك الناتجة عن الأزمة المالية لسنة 2008. وهكذا، ستتأثر عدة قطاعات رئيسية بالنتائج السلبية للأزمة الصحية والاقتصادية، خاصة أنشطة السياحة والنقل والبناء وكذا الصناعات التحويلية التي ستعاني من انخفاض الطلب الخارجي الوارد أساسا من القارة الأوروبية.

عرف **الموسم الفلاحي 2019-2020**، عجزا في التساقطات المطرية، للسنة الثانية على التوالي، حيث لم تتجاوز سعتها 253 ملم، ليبلغ مستوى حقينة السدود حوالي %48 مقابل %65 خلال السنة الماضية. وهكذا سيسجل القطاع الفلاحي إنتاجا للحبوب لا يتجاوز 30 مليون قنطار (16,5 مليون قنطار من القمح الطري و7,5 مليون قنطار من القمح الصلب و5,8 مليون قنطار من الشعير)، أي بانخفاض ب 42% مقارنة بالموسم الفلاحي الماضي. كما ستؤثر هذه التقلبات المناخية، ولكن بدرجة أقل، على أنشطة الزراعات الأخرى. وبخصوص أنشطة تربية الماشية، ستمكن التساقطات المطرية المسجلة من التخفيف من حدة التأثيرات السلبية للجفاف وتحسن موارد الأعلاف بالمراعي.

وبخصوص **قطاع الصيد البحري**، ستتراجع أنشطته خلال سنة 2020، متأثرة بالنتائج غير الجيدة لتسويق منتجات الصيد الساحلي والتقليدي، نتيجة تأثيرات الحجر الصحي.

بناء على هذه التطورات، سيفرز **القطاع الأولي** انخفاضا في قيمته المضافة ب%5,7 سنة 2020، بعدما تراجع ب%4,6 سنة 2019. وبالتالي سيفرز من جديد مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب -0,4 نقطة.

بخصوص **الأنشطة غير الفلاحية**، فإنها ستعرف تباطؤا ملحوظا، خاصة نتيجة التأثيرات السلبية للأزمة الصحية. على مستوى **القطاع الثانوي**، ستسجل أنشطة الصناعات التحويلية انخفاضا بحوالي%5,6 سنة 2020 عوض ارتفاع ب%2,8 سنة 2019. ويعزى تراجع هذه الأنشطة من جهة إلى تباطؤ الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، خاصة الوارد من الاتحاد الأوروبي ومن جهة أخرى إلى اختلالات على المستوى اللوجستي وإلى تراجع التموين من المدخلات نتيجة أزمة "كوفيد-19".

في ظل هذه الظروف، ستعرف أنشطة **الصناعات الميكانيكية والكهربائية** انخفاضا ب %7,9 عوض ارتفاع ب%4,7 خلال سنة 2020. وهكذا، سيتأثر قطاع صناعة السيارات، الذي يمثل %27 من الصادرات الإجمالية، بشكل كبير بأزمة فيروس كورونا، حيث يعتمد إنتاج تركيب وتجميع قطع السيارات كثيرا على المدخلات المستوردة من البلدان الاخرى التي أغلقت فيها العديد من المصانع.

وبالمثل، سيتأثر قطاع **صناعة الطائرات**، الذي ينشط في منظومة سلسلة عالمية للقيم، كثيرا بقرارات فرض إغلاق مصانع الطائرات وتجهيزات ومعدات الطيران بالخارج وبأزمة شركات الطيران الجوي.

ومن جهتها، ستسجل **الصناعات الغذائية** انخفاضا ب %2 سنة 2020 عوض ارتفاع ب %1,1 خلال السنة الماضية. وبالنظر إلى الظرفية الصعبة الناتجة عن وباء كوفيد-19 وفرض حالة الطوارئ الصحية، ستستمر أنشطة الصناعات الغذائية في ضمان التموين العادي والكافي للسوق الوطنية من المنتجات الغذائية. غير أن بعض أنشطة هذا القطاع ستتأثر بتوقف إنتاجها نتيجة الخصاص في التموين من المواد الأولية ومن منتجات الاستهلاك الوسيط.

وبخصوص **صناعة النسيج والجلد**، ستسجل أنشطتها انخفاضا ب%14,6 سنة 2020 عوض ارتفاع ب%3,1 سنة 2019، نتيجة تراجع الطلب ارتباطا بمشاكل لوجستية، خاصة في إسبانيا وفرنسا اللتين تستحوذان معا على حوالي %60 من صادرات هذا القطاع. كما ستؤثر الاختلالات التي تواجهها المجموعات الكبرى لهذا القطاع على الصعيد الدولي، على إنتاج المقاولات المغربية.

وبالمقابل، ستتمكن أنشطة **الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية** نسبيا من تجاوز تأثيرات الأزمة، لتسجل بذلك تحسنًا في قيمتها المضافة ب%2 سنة 2020 عوض%5,6 المسجلة سنة 2019. وستستفيد صناعة الأسمدة الكيميائية الموجهة نحو التصدير من زيادة الطلب الوارد من البرازيل وأفريقيا، خاصة من نيجيريا وإثيوبيا.

بالموازاة مع ذلك، ستؤدي الأزمة الصحية إلى تفاقم الوضعية المقلقة **لقطاع البناء والأشغال العمومية**، حيث يتوقع أن تنخفض قيمته المضافة ب %12 سنة 2020 عوض ارتفاع طفيف ب%1,7 سنة 2019. وهكذا، توقفت العديد من الأوراش، منذ بداية الحجر الصحي، تمثل منها الأوراش العقارية نسبة %90، نتيجة الغياب الطوعي لليد العاملة والصعوبات التي تواجهها على مستوى توزيع مدخلات القطاع.

وفيما يتعلق **بقطاع المعادن**، ستتراجع وتيرة نمو قيمته المضافة، لتصل إلى %1,1 سنة 2020 عوض %2,4 المسجلة سنة 2019. وهكذا، يعزى تراجع الإنتاج التسويقي للفوسفاط الخام إلى تأثيرات الأزمة الصحية على الطلب الخارجي الموجه نحو الفوسفاط ومشتقاته، في سياق يتميز بانخفاض أسعارها على المستوى العالمي. وبخصوص إنتاج المعادن الأخرى، فإن أنشطتها ستتباطأ خلال سنة 2020، متأثرا بتراجع أسعار هذه المعادن وبتوقف أنشطة أغلبية المواقع المعدنية خلال فترة الحجر الصحي. ورغم هذه الظروف العالمية غير الملائمة، ستواصل مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط دعم النتائج الجيدة لأنشطة قطاع المعادن والصادرات من الأسمدة، عبر مخطط استمرارية الأنشطة الذي سيمكنه من مواصلة عمليات الإنتاج والتحويل في مختلف المواقع الصناعية.

وبخصوص **قطاع الطاقة** ستتراجع وتيرة نمو قيمته المضافة إلى حوالي 11 %سنة 2020 بعد ارتفاع ملحوظ ب%13,2 المسجل خلال السنة الماضية. ويعزى ضعف إنتاج الطاقة الكهربائية إلى انخفاض استهلاك الكهرباء الملاحظ نتيجة تباطؤ الأنشطة الصناعية. و​​الطلب الخارجي على الكهرباء، خاصة الوارد من إسبانيا.

يعد **القطاع السياحي** الأكثر تضرراً بوباء كوفيد-19، نتيجة إجراءات التباعد الاجتماعي وإغلاق الحدود الجوية والبحرية للمسافرين. وأمام التوقف الشبه كامل لأنشطته منذ منتصف مارس 2020، يتوقع أن تواجه أنشطة هذا القطاع صعوبات كبيرة خلال هذه السنة، لتسجل قيمتها المضافة معدل نمو سالب قدر ب %57 عوض ارتفاع ب %3,7 خلال السنة الماضية. وستؤدي هذه الوضعية إلى انهيار قوي لمداخيل السياحة وفقدان كبير للوظائف، مصحوبا بالإفلاس الذي يتهدد العديد من مقاولات التي تعمل في أنشطة الفندقة والمطاعم ووكالات الأسفار وكراء السيارات. وبالتالي، فإن النهوض بأنشطة القطاع ستكون جد صعبة وبطيئة، نتيجة القيود المفروضة على التنقل حتى بعد رفع الحجر الصحي.

كما سيتأثر **قطاع النقل** سلبا بهذا الوباء، نتيجة ارتباطه الوثيق بخدمات القطاع السياحي، ليسجل انخفاضًا في قيمته المضافة ب%8,9 سنة 2020 عوض نمو بوتيرة%6,6 سنة 2019. وتعزى هذه النتائج غير الملائمة، أساسا، إلى التدابير المتخذة لوقف انتشار الوباء خاصة تلك المتعلقة بالقيود المفروضة على التنقل بين الدول وداخلها.

وفيما يتعلق **بالأنشطة التجارية**، فإنها ستسجل إجمالا معدل نمو سالب ب%4,7 سنة 2020 عوض ارتفاع ب %2,4 سنة 2019. غير أن بعض الأنشطة ستستفيد من هذه الأزمة خاصة تلك المرتبطة بالمنتجات الغذائية ومنتجات النظافة. بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد التجارة الإلكترونية، التي أصبحت ذات أهمية قصوى، بشكل كبير من هذا الوباء، عبر الزيادة القوية في طلب الأسر خلال فترة الحجر.

ومن جهته، يعتبر **قطاع البريد والاتصالات** المستفيد الأكبر من هذه الأزمة الصحية، حيث ستعرف أنشطته قفزة نوعية، خاصة نتيجة انتعاش عدد الوحدات المستهلكة بواسطة الهاتف المحمول والإنترنت، نتيجة مزاولة جزء كبير من المأجورين لأعمالهم ومواصلة التعليم عن بعد. وبالتالي، يتوقع أن تسجل القيمة المضافة لهذا القطاع زيادة بحوالي %6,1 سنة 2020 عوض%0,3 المسجلة سنة 2019.

أما بالنسبة **للخدمات غير التسويقية**، فإنها ستعرف تباطؤا في وتيرة نموها لتنتقل من 5% المسجلة سنة 2019 إلى%2,3 سنة 2020.

في ظل هذه الظروف، سيسجل **حجم الناتج الداخلي الإجمالي**، بناء على الانخفاض المرتقب للضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب%9 ، **معدل نمو سالب ب%5,8 خلال سنة 2020** عوض زيادة ب%2,5 المسجلة سنة 2019. وبخصوص تطور الأسعار الداخلية، سيؤدي انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الطاقية وللمواد الأولية الأخرى، مصحوبا بتباطؤ الطلب، إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إلى حوالي %-0,4 عوض ارتفاع ب %1,3 المسجلة سنة 2019.

في هذا السياق الذي يشهد تدهورا للنمو الاقتصادي الوطني، سيعرف سوق الشغل فقدان العديد من المناصب ستصل إلى 712 ألف منصب شغل سنة 2020. وبناء على فرضية استمرار المنحى التنازلي لمعدل النشاط، سيؤدي فقدان هذه الوظائف إلى ارتفاع **معدل البطالة** على المستوى الوطني إلى حوالي %14,8، أي بزيادة5,6 نقطة مقارنة بمستواه المسجل سنة 2019.

**تراجع الطلب الداخلي، متأثرا بالصدمة المزدوجة للأزمة الصحية وللجفاف.**

بالموازاة مع العرض، ستتأثر **مكونات الطلب** بالتداعيات السلبية للأزمة الصحية، حيث ستؤدي القيود الاحترازية وإجراءات الحجر إلى تغيرات في سلوك الأسوق وأنماط استهلاك الأسر. وبالمثل، سيسجل الاستثمار تراجعا ملحوظا، خاصة نتيجة لجوء المقاولات إلى استنزاف مخزونها وتقليص حاجياتها التمويلية، في سياق غياب الثقة وعدم وضوح الرؤية.

وهكذا، سيتراجع **استهلاك الأسر** سنة 2020 نتيجة تداعيات قيود الحجر الصحي وانكماش الدخل ارتباطا بتراجع الإنتاج. وستؤدي هذه العوامل مصحوبة بتداعيات تعاقب موسمين فلاحيين غير ملائمين، إلى تقليص الأسر لنفقات استهلاكهم، خاصة من نفقات استهلاك السلع المستدامة ونفقات النقل والمطاعم والترفيه. وبالتالي، سيعرف استهلاك الأسر للمرة الأولى منذ سنة 1997 نموا سالبا بحوالي%-5,1 سنة 2020 عوض زيادة ب %1,8 خلال السنة الماضية. وهكذا، سيسجل مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب-2,9 نقط عوض مساهمة موجبة بنقطة واحدة سنة 2019.

ومن جهته، سيسجل نمو **استهلاك الإدارات العمومية** ارتفاعا ب 8,9%، نتيجة المجهودات المالية لصالح الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كوفيد-19". وهكذا، ستبلغ مساهمته في النمو حوالي1,7 نقطة عوض0,6 نقطة سنة 2019. وإجمالا، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني انخفاضا ب %1,5 عوض ارتفاع ب %2,1 سنة 2019، مسجلا بذلك مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب-1,2 نقطة عوض مساهمة موجبة ب 1,6 نقطة سنة 2019.

بالإضافة إلى ذلك، سيسجل **الاستثمار** نتائج ضعيفة، خاصة نتيجة تراجع الاستثمارات من سلع التجهيز الصناعية والاستثمارات العقارية والتي تبقى مرتبطة بمستقبل نفقات الاستثمار في سياق يتميز بعدم وضوح الرؤية حول سرعة الانتعاش الاقتصادي. وهكذا، ستقوم المقاولات بتأجيل استثماراتها ومشترياتها أو خلق مناصب شغل جديدة. كما ستتفاقم الصعوبات التي تعرفها أنشطة قطاع البناء نتيجة توقف الأوراش خلال فترة الحجر وانخفاض الطلب.

وأخذا بعين الاعتبار لانخفاض **مستوى التغير في المخزون**، نتيجة الاستنزاف الكبير للمخزون من طرف المقاولات في أعقاب الأزمة الصحية مصحوبا بتأثيرات السنة الفلاحية غير الجيدة، سيعرف الاستثمار الإجمالي انخفاضا ب%-10 عوض%0,8 سنة 2019، ليسجل مساهمة سالبة في النمو الاقتصادي ب -3,2 نقط عوض مساهمة موجبة ب 0,3 نقطة سنة 2019.

وإجمالا، سيعرف **حجم الطلب الداخلي** انخفاضا ب 4% عوض ارتفاع ب%1,7 سنة 2019 و%3,4 كمتوسط سنوي للفترة 2010-2018، حيث سيسجل مساهمة سالبة في النمو ب-4,4 نقط عوض مساهمة موجبة ب 1,9 نقطة سنة 2019.

**كساد المبادلات التجارية**

إن الانخفاضات المتزامنة للمبادلات التجارية على المستوى العالمي، لن تستثني الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب، خاصة فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. كما أن تدابير التباعد الاجتماعي المتخذة لاحتواء الوباء ستؤدي إلى تعليق بعض الأنشطة الاقتصادية، الشيء الذي ستؤدي إلى اختلالات في توازن العرض والطلب على المستوى الدولي.

إن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة لدى أهم الشركاء الرئيسيين للمغرب، والناتجة عن تعليق أنشطة الوحدات الإنتاجية واختلالات في توازن سوق الشغل، ستؤثر بشكل ملحوظ على صادرات أنشطة المهن العالمية، خاصة صادرات السيارات الموجهة نحو الدول الأوروبية الأكثر تضررا من الوباء.

وبالمثل، ستتأثر صناعة النسيج، التي تعاني من عدة مشاكل بنيوية، بالانخفاض السريع للطلب الأجنبي. غير أن، تغيير بعض وحدات إنتاج مواد النسيج لأنشطتها نحو إنتاج أدوات طبية، سيقلص من تداعيات التراجع الكبير للطلب الخارجي على هذه المنتجات.

ورغم المجهودات المبذولة لتأمين استمرارية تزويد الأسواق الأجنبية وتباطؤ مستوى الإنتاج الفلاحي في البلدان المتضررة بالوباء، ستتأثر الصادرات المغربية من المواد الفلاحية بتدابير إغلاق الأسواق والتباعد الاجتماعي وانخفاض الإنتاج في بعض الأنشطة الفلاحية وارتفاع التكاليف ارتباطا بالصعوبات اللوجستية خلال فترة الوباء.

وبخصوص الواردات، سيؤدي تراجع إنتاج الحبوب ب %42 مقارنة بالموسم الفلاحي المنصرم إلى تفاقم حاجيات الاقتصاد الوطني من الحبوب، التي ستتم تغطيتها عبر اللجوء إلى الاستيراد من الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي تزايد الحاجيات من المواد الطبية الضرورية لمواجهة الوباء إلى ارتفاع مهم للواردات من هذه المنتجات.

غير أن تداعيات تعليق مزاولة الأنشطة الاقتصادية جزئيا أو كليا خلال فترة الحجر، سيساهم في انخفاض الواردات من المدخلات الوسيطة ومن سلع التجهيز الموجهة لها. بالإضافة إلى ذلك، فإن آفاق انتعاش الأسواق سيكون بطيئا الشيء الذي سيؤدي إلى انخفاض واردات سلع التجهيز وأنصاف المنتجات المستعملة في عمليات الإنتاج، خاصة بالنسبة للقطاعات التصديرية.

بناء على النتائج غير الجيدة للمبادلات من الخدمات، خاصة تلك المتعلقة بالأسفار والنقل، نتيجة القيود المفروضة وتراجع عمليات العبور المرتبطة بالمبادلات من السلع، ​​ سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات انخفاضا ب%10,9 عوض ارتفاع ب %5,8 المسجلة سنة 2019. وبالمثل سيسجل حجم الواردات تراجعا ب 6% عوض زيادة ب %3,4 المسجلة خلال السنة الماضية. وهكذا سيفرز صافي الطلب الخارجي مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب -1,4 نقطة عوض مساهمة موجبة ب0,6 نقطة سنة 2019.

**وبالأسعار الجارية**، سيؤدي انخفاض الطلب الكلي واستقرار العرض في مستويات كافية على مستوى الأسواق العالمية، إلى تراجع شبه كلي لأسعار المواد الأولية. وبالتالي، سيمكن انخفاض أسعار المنتجات الطاقية من تقليص الفاتورة الطاقية المستوردة، في حين سيؤثر انخفاض أسعار منتجات الفوسفاط جزئيا على الصادرات الوطنية. وبناء على تطورات الأسعار، ستسجل **الواردات من السلع والخدمات** انخفاضا ب%-10,4 في حين ستتراجع الصادرات بحوالي%-17,6 . وبناء على تطور المبادلات الصافية من الخدمات، سيتفاقم **عجز الموارد** ب%2,5 من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بمستواه المسجل سنة 2019، ليصل إلى حوالي %13 من الناتج الداخلي الإجمالي.

وباحتساب تدفقات مداخيل الاستثمارات وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، سيفرز **الحساب الجاري لميزان الآداءات** تدهورا ب2,3 نقط بالنسبة المئوية مقارنة بمستواه المسجل سنة 2019، ليستقر في حوالي %6,9 من الناتج الداخلي الإجمالي.

**اللجوء إلى إعادة هيكلة السياسة المالية لسنة 2020 لتلبية الحاجيات التمويلية**

على مستوى المالية العمومية، ستؤدي تداعيات جائحة فيروس كوفيد-19 وتعليق النشاط الاقتصادي الوطني خلال فترة الحجر الصحي إلى تأثيرات سلبية على ميزانية الدولة لسنة 2020، خاصة على مستوى المداخيل الجبائية.

وبخصوص مداخيل الضريبة على الشركات، فإن تلك الواردة من شركات قطاعات الاتصالات والبنوك والتأمين لن تتأثر كثيرا بهذه الأزمة، في حين أن انخفاضها يعزى أساسا إلى طلبات الإعفاء من أداء الأقساط من طرف العديد من المقاولات التي تتوقع تراجعات في أنشطتها سنة 2020. ومن جهتها، ستتأثر مداخيل الضريبة على الدخل بالركود الاقتصادي الناتج عن الجفاف والعواقب الاقتصادية الوخيمة للوباء على أنشطة العديد من المقاولات.

وبالمثل، ستسجل مداخيل الضريبة على القيمة المضافة انخفاضا ملحوظا، نتيجة تراجع الطلب وتفاقمه بسبب الفترات الممتدة للحجر الصحي. وهكذا، ستعرف المداخيل الجبائية سنة 2020 انخفاضا ب%10,6 لتستقر في حدود%17,1 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%18,4 سنة 2019. وبناء على الارتفاع المرتقب للمداخيل غير الجبائية إلى حوالي %3,2 من الناتج الداخلي الإجمالي، ستتراجع المداخيل الجارية إلى حدود %21,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 عوض %21,7 سنة 2019.

فيما يتعلق بالنفقات العمومية، تجدر الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من النفقات المرتبطة بإجراءات الدعم الاجتماعي والاقتصادي المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية تم تمويله عبر صندوق تدبير جائحة كورونا، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس. وبالتالي، ستستقر النفقات العمومية في حدود%22,7 من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن النفقات المتعلقة بصندوق المقاصة، ستنخفض سنة 2020، نتيجة تراجع أسعار النفط وغاز البوتان.

بخصوص نفقات الاستثمار، وبناء على فرضية اللجوء إلى اقتطاعات من الميزانية لتكييف السياسة المالية مع متطلبات الحالة الوبائية، فإنها ستنخفض بحوالي%7 لتستقر في حدود %6,1 من الناتج الداخلي الإجمالي. في ظل هذه الظروف، ستتفاقم الحاجيات التمويلية خلال سنة 2020 ليصل عجز الميزانية إلى حوالي%7,4 من الناتج الداخلي الإجمالي، متجاوز ا بشكل كبير مستوى المعدل السنوي المسجل خلال الفترة 2011-2013 والمحدد في %6,1 من الناتج الداخلي الإجمالي.

**المديونية: اللجوء إلى تجاوز سقف الاقتراض الخارجي لمواجهة متطلبات الأزمة**

سيقوم المغرب باللجوء إلى كل الأساليب التي تمنحه هوامش [أوسع للمناورة](https://context.reverso.net/traduction/arabe-francais/%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B9+%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A9) دون استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة التي يرتقب أن يتدهور بشكل كبير خلال سنة 2020 نتيجة انخفاض التدفقات المالية.

وبالتالي، سيتم اللجوء إلى **اقتراض خارجي إضافي** يتجاوز سقف التمويلات الخارجية المحددة في القانون المالي لسنة 2020 في حدود 3,16 مليار دولار (31 مليار درهم). ويمكن تعليل هذا الاختيار بالتدابير الاستعجالية المتخذة لمكافحة الوباء، الشيء الذي سيفرز مستويات عالية من النفقات العمومية مقابل انخفاض مرتقب لمداخيل الدولة.

وهكذا، ستؤدي هذه الظروف إلى الرفع **من حصة الدين الخارجي للخزينة** إلى %22,4 من الدين الإجمالي للخزينة و%16,7 من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بزيادة ستصل على التوالي إلى2,7 نقط و0,8 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بالسنة الماضية. وبناء على حصة الدين الداخلي للخزينة المتوقع في حدود %57,7 من الناتج الداخلي الإجمالي، سيصل **معدل الدين الإجمالي للخزينة** إلى %74,4 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020.

على مستوى **الدين الخارجي المضمون**، ستعرف المؤسسات والمقاولات العمومية، ضغوطات تمويلية كبيرة للوفاء بالتزاماتها من أجل إنجاز استثمارات رئيسية، نتيجة تأثيرات الأزمة الصحية. ومن بين هذه المؤسسات التي تأثرت كثيرا بتداعيات الوباء، تلك التي ترتكز أنشطتها على قطاع النقل، خاصة المكتب الوطني للسكك الحديدية والخطوط الملكية المغربية والطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للمطارات. في ظل هذه الظروف، سيصل الدين العمومي الإجمالي إلى حوالي 92% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بارتفاع بحوالي 12 نقط مقارنة بالسنة الماضية.

**تدهور حاجيات السيولة البنكية، خاصة نتيجة المنحى التصاعدي للنقود المتداولة الذي تفاقم بفعل مصادر القلق التي خلفته الأزمة الصحية.**

ستعرف سنة 2020، انخفاضا كبيرا في التدفقات المالية الصافية، خاصة مداخيل السياحة والصادرات وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتدفقات الصافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الشيء الذي سيؤدي إلى انخفاض مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة. غير أن اللجوء إلى الدين الخارجي سيخفف من حدة استنزاف هذا المخزون، الذي سيتراجع سنة 2020 إلى حوالي212 مليار درهم (دون احتساب الخط الائتماني للسيولة ب 3 مليار دولار من صندوق النقد الدولي) مقارنة ب253,4 مليار درهم المسجلة سنة 2019. غير أن ذلك لن يمكن من تقليص حاجيات السيولة في السوق النقدي التي ستتفاقم سنة 2020 لتصل إلى153,9 مليار درهم [[2]](#footnote-3) بزيادة بأكثر من 91 مليار درهم مقارنة بمستواه المسجل سنة 2019.

في ظل هذه الظروف، قام البنك المركزي بنهج سياسة نقدية مرنة ستمكن تدابيرها من تخفيف الضغوطات على العجز في السيولة ودعم إقلاع الاقتصاد الوطني. ويتعلق الأمر خاصة بالتخفيضات المتتالية لسعر الفائدة الرئيسي بحوالي 50 نقطة أساس لينتقل إلى%1,5 خلال شهر يونيو من سنة 2020، بعد انخفاض ب 25 نقطة أساس منتقلا من %2,25 إلى %2 خلال شهر مارس الماضي. وستعزز هذه التدابير بالتحرير الكلي لحساب الاحتياطي النقدي لينتقل معدله من %2 إلى 0%، حيث سيتم تحرير 10 مليارات من الدراهم من السيولة والتي ستستخدم لتمويل حاجيات الفاعلين الاقتصاديين.

وستمكن هذه المقتضيات من تحسين شروط إعادة تمويل البنوك عبر توفير المزيد من الموارد النقدية، كما ستؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة للقروض البنكية المقدمة للمقاولات والأفراد. في ظل هذه الظروف، يرتقب أن تسجل **القروض على الاقتصاد** زيادة بحوالي%4,9 عوض%5,6 المسجلة خلال السنة الماضية.

فيما يتعلق **بالقروض الصافية على الإدارة المركزية**، المتكونة أساسا، من قروض المؤسسات الأخرى للإيداع، فإنها ستواصل منحاها التصاعدي سنة 2020، بعد التباطؤ المسجل سنة 2019. وتعزى هذه الزيادة إلى تطور محفظة سندات الخزينة التي تمثل ما يناهز%73,9 من قروض المؤسسات الأخرى للإيداع على الإدارة المركزية. وبناء على هذه التطورات، ستعرف **الكتلة النقدية** زيادة طفيفة بحوالي %1,6 سنة 2020 عوض %3,8 سنة 2019.

1. **آفاق الاقتصاد الوطني لسنة 2021**

ترتكز الآفاق الاقتصادية الوطنية لسنة 2021 على فرضية توقف تفشي وباء "كوفيد-19" بنهاية دجنبر 2020 وعلى سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2020-2021.

كما تعتمد هذه التوقعات على التطورات الجديدة للمحيط الدولي خلال فترة ما بعد الأزمة الصحية، خاصة تطور أسعار المواد الأولية والطلب العالمي الموجه نحو المغرب. ويرتقب أن يتحسن هذا الأخير ب%12,2 سنة 2021 عوض انخفاض ب%16,2 سنة 2020. كما يتوقع انتعاش تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الخارجية المباشرة بعد الانخفاضات التي سجلتها سنة 2020.

بناء على كل هذه الفرضيات، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي زيادة تقدر ب%9,1 سنة 2021 عوض انخفاض ب %5,7 سنة 2020.

وستسجل الانشطة غير الفلاحية وتيرة نمو معتدلة ب%3,6 سنة 2021 عوض انخفاض ب5,3 % سنة 2020، خاصة نتيجة ضعف نمو قطاعات الخدمات والبناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية.

وستفرز أنشطة القطاع الثانوي، تحسنا طفيفا في قيمتها المضافة ب%4,6 سنة 2021 عوض تراجع ب%6,9 خلال السنة الماضية، مستفيدا من النتائج الجيدة التي يتوقع أن تعرفها أنشطة قطاع المعادن والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وكذا أنشطة الصناعات الغذائية، خاصة نتيجة التحسن المرتقب للطلب الخارجي. ومن جهتها ستواصل أنشطة الصناعات الميكانيكية والكهربائية، تأثرها بالنتائج غير الجيدة لقطاعات صناعة السيارات وصناعة الطائرات على المستوى العالمي.

بالموازاة مع ذلك، سيعرف قطاع البناء والأشغال العمومية، بالرغم من مواصلة تأثره بتداعيات الأزمة الصحية، انتعاشا بحوالي %5,9 سنة 2021 بعد الانخفاض المرتقب ب %12 خلال السنة الجارية. وستتأثر فروع البناء، على الخصوص، بالعواقب الوخيمة للأزمة، وستواجه صعوبات كبيرة للنهوض بأنشطتها. وعلى مستوى الطلب، سيؤدي تقليص مناصب الشغل والأجور في مجموع الأنشطة الاقتصادية الوطنية إلى تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين. أما على مستوى العرض، سيعيق انخفاض مبيعات الوحدات السكنية إلى بشكل كبير استثمارات المنعشين العقاريين.

بالإضافة إلى ذلك، سيسجل القطاع الثالثي نموا ضعيفا ب %3,1 سنة 2021 عوض انخفاض ب %4,5، نتيجة الانتعاش البطيء والتدريجي لأنشطة الخدمات التسويقية، خاصة أنشطة السياحة والنقل والتجارة، المرتبطة بالطلب الداخلي.

بناء على التطور المرتقب في الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب%4,9 يتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي معدل نمو موجب ب %4,4 سنة 2021 بعد الركود المتوقع ب%5,8 سنة 2020. وعلى المستوى الإسمي، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب %5,6، الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع طفيف لمعدل التضخم المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ب%1,2 عوض -0,4% سنة 2020.

**انتعاش متواضع للطلب الداخلي**

سيتعزز النمو الاقتصادي سنة 2021 بانتعاش الطلب الداخلي، في حين سيسجل الطلب الخارجي مساهمة سالبة في النمو. وهكذا سيعرف الطلب الداخلي ارتفاعا ب %4,4 بعد انخفاض ب %4 سنة 2020، لتبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي حوالي 4,8 نقط عوض مساهمة سالبة في حدود 4,4 سنة 2020.

وسيعرف الاستهلاك النهائي الوطني زيادة ب %4 عوض انخفاض ب %1,5 سنة 2020، حيث ستسجل مساهمته في النمو الاقتصادي تحسنا لتصل إلى حوالي3,2 نقط عوض مساهمة سالبة ب-1,2 نقط سنة 2020. في هذا الإطار، سيعرف استهلاك الأسر المقيمة ارتفاعا ب %4,1 سنة 2021 عوض تراجع ب %5,1 سنة 2020. وسيتباطأ استهلاك الإدارات العمومية ليسجل سنة 2021 تحسنا ب 3,7% عوض%8,9 المتوقعة خلال السنة الجارية.

ومن جهته، سيستفيد التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت من مواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى ومن الانتعاش التدريجي للأنشطة الاقتصادية، ليسجل حجمه ارتفاعا بحوالي%6,5 سنة 2021، حيث ستبلغ مساهمته في النمو الاقتصادي حوالي1,7 نقطة. وبناء على التغير في المخزون، سيرتفع حجم الاستثمار الإجمالي ب 5,3% ليسجل مساهمة معتدلة في النمو بحوالي 1,6 عوض مساهمة سالبة ب-3,2 نقطة سنة 2020.

بخصوص الطلب الخارجي، وبناء على انتعاش الأسواق الخارجية وتحسن الآفاق الاقتصادية العالمية سنة 2021، ستستعيد المبادلات الخارجية حيويتها ومنحى تطورها الذي عرفته قبل الأزمة. وهكذا، ستسجل الصادرات نموا ب%9,8 عوض انخفاض ب%10,9 سنة 2020. ومن جهتها، ستسجل الواردات ارتفاعا بوتيرة أدنى ستصل إلى حوالي%8,3 عوض تراجعها المتوقع سنة 2020. وبالتالي سيواصل صافي الطلب الخارجي تسجيل مساهمات سالبة في النمو الاقتصادي الوطني رغم تحسنها لتصل إلى حوالي-0,4 نقطة عوض 1,4- نقطة سنة 2020.

بناء على التطورات المرتقبة للأسعار، سترتفع قيمة الصادرات من السلع والخدمات ب 8,7%، بينما ستعرف الواردات زيادة ب 7,7%. وبالتالي، سيتقلص عجز الموارد مقارنة بمستواه المسجل سنة 2020، ليستقر في حدود %12,5 من الناتج الداخلي الإجمالي. وهكذا، سيفرز حساب ميزان الآداءات عجزا في حدود %6,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021.

وأخذا بعين الاعتبار لزيادة الاستهلاك النهائي الوطني، بالأسعار الجارية، ب 5,2% سنة 2021 ونمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي ب 5,6%، سيعرف الادخار الداخلي تحسنا ليبلغ معدله حوالي 19,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 19,1% سنة 2020. وسيؤدي انتعاش مداخيل المغاربة المقيمين بالخارج، نتيجة التحسن المتوقع للظرفية الاقتصادية العالمية، إلى تعزيز المداخيل الواردة من باقي العالم. وستعرف هذه الأخيرة تحسنا ب%4,5 بعد انخفاضها المرتقب ب 4,6% سنة 2020 لتمثل حوالي%4,6 من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي فإن الادخار الوطني سيصل معدله إلى حوالي 24% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%23,7 سنة 2020، غير أنه يبقى دون مستوى معدل الاستثمار الإجمالي الذي يرتقب أن يناهز 30,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021. وهكذا، سيستقر عجز التمويل للاقتصاد الوطني في حدود 6,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021.

**تراجع عجز الميزانية واستقرار معدل الدين العمومي في مستويات عالية سنة 2021**

يرتكز تطور المالية العمومية سنة 2021 على فرضية ارتفاع النفقات العمومية نتيجة برامج العمل والتدابير الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني واستعادة ديناميته الشيء الذي سيؤدي بدوره إلى تحسن المداخيل الجبائية. في ظل هذه الظروف، وبناء على الزيادة المرتقبة في ميزانية بعض القطاعات المتضررة من تداعيات الأزمة وصعوبة تقليص نفقات التسيير، ستواصل النفقات الجارية، سنة 2021، منحاها التصاعدي، لتستقر في حوالي %20,7 من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض التوسع المرتقب سنة 2020 في حدود %22,5 من الناتج الداخلي الإجمالي.

ومن جهتها، ستعرف المداخيل الجبائية تحسنا نتيجة الانتعاش المرتقب للنشاط الاقتصادي لتمثل حوالي %18,3 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021 عوض%17,5 المتوقعة خلال السنة الحالية. وبناء على الانخفاض المتوقع للمداخيل غير الجبائية إلى %2,8 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%3,2 سنة 2020، ستتحسن المداخيل الجارية لتبلغ %21,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021.

وبناء على نفقات الاستثمار التي ستتعزز سنة 2021 لدعم أنشطة المقاولات من أجل استعادة ديناميتها، خاصة تلك المرتبطة بالصفقات العمومية، ستفرز المالية العمومية عجزا في ميزانية الدولة يتوقع أن يصل إلى %5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021 عوض %7,4 المتوقعة سنة 2020.

ولتغطية هذه الحاجيات التمويلية، سيقوم المغرب باللجوء مرة أخرى إلى الأسواق العالمية. وهكذا، سيبقى معدل الدين الإجمالي للخزينة في مستويات عالية، رغم تراجعه بشكل طفيف مقارنة يالسنة الجارية، حيث سيناهز حوالي%72,3 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%74,4 سنة 2020. وبناء على تطور الدين العمومي المضمون، الذي يتوقع أن يرتفع ب %4,4، سيصل الدين العمومي الإجمالي إلى حوالي%89,9 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 92% سنة 2020.

**تحسن طفيف للقروض على الاقتصاد**

فيما يتعلق بالسوق النقدي، ستنتقل التدابير المرنة للسياسة النقدية المتخذة خلال شهر يونيو من سنة 2020، خاصة تقليص معدل الفائدة الرئيسي إلى%1,5 والاحتياطي النقدي إلى %0، إلى الاقتصاد الوطني عبر تأثيرها في معدلات الفائدة وتوقعات الفاعلين الاقتصاديين. وستؤدي هذه التطورات مصحوبة بآفاق التحسن المرتقب للأنشطة الاقتصادية سنة 2021، إلى تحفيز القروض البنكية، خاصة قروض التجهيز والقروض العقارية والقروض المقدمة للمقاولات غير المالية الخاصة. وبالتالي، ستعرف القروض على الاقتصاد زيادة ب %5,4سنة 2021.

وبالمثل، سترتفع القروض الصافية على الإدارة المركزية نتيجة لجوء الخزينة إلى الاقتراض عبر السوق الداخلي، لتغطية الالتزامات والتدابير المرتبطة بمخططات الإقلاع. وبالإضافة إلى ذلك، ستتحسن الموجودات الخارجية من العملة الصعبة ب%6,1، نتيجة الانتعاش الطفيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة واللجوء إلى المديونية الخارجية، لتبلغ حوالي 4,7 أشهر من واردات السلع والخدمات. وبالتالي ستعرف الكتلة النقدية، بناء على آفاق النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2021، زيادة بحوالي 4,9% عوض 1,6% سنة 2020.

**خاتمة**

ستؤدي الانعكاسات الاقتصادية للوباء إلى تغييرات كبيرة وغير مسبوقة في الخريطة الاقتصادية العالمية، حيث ستؤثر التداعيات السلبية للأزمة الصحية على النمو الاقتصادي والوضعية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الأكثر هشاشة، خاصة نتيجة الترابط الوثيق بين سلاسل القيم العالمية وتركز بعض الأنشطة الإنتاجية في المناطق الأكثر تأثرا بالوباء وتعليق بعض الأنشطة الاقتصادية لأسباب التباعد الاجتماعي وتراجع الاستثمار نتيجة غياب رؤية واضحة.

غير أن هذه الأزمة ورغم عواقبها الوخيمة، تقدم فرصا حقيقية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإحداث تغييرات عميقة في الرؤية الشاملة للسياسات الاقتصادية والمجتمعية المعتمدة.

في هذا الإطار، يتعين على المغرب، من خلال هذه الأزمة الحالية، القيام بتشخيص عميق لفجوات اقتصاده والاستفادة من ذلك. كما قد تكون هذه الأزمة مناسبة للقيام بإعادة هيكلة استباقية، شاملة ومندمجة في إعداد الإصلاحات، تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة لبلادنا على المدى المتوسط ​​والطويل.

ستتميز مرحلة ما بعد الأزمة بتفاقم في الحاجيات التمويلية نتيجة تراجع المداخيل الجبائية، المكون الرئيسي لموارد الميزانية العامة للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يتجلى الدور الاقتصادي للدولة من خلال القدرة على إعادة الحيوية لأنشطة المقاولات، عبر الطلب العمومي باعتباره القناة الرئيسية للنشاط الاقتصادي. ويتطلب ذلك تنفيذ إصلاحات على مستوى تحصيل الديون العمومية والتدبير الرشيد للنفقات العمومية في إطار مقاربة منسجمة ومتزامنة لضمان تدخل قوي وفعال للدولة.

إن أهمية تعبئة موسعة لأدوات السياسات الاقتصادية بهدف إقلاع اقتصادي عميق، تبرز التحديات التي يتعين على السياسات المالية والنقدية تجاوزها. ويفترض ألا يكون هذا الإقلاع الاقتصادي فقط نتيجة لتدخل السياسة المالية على مستوى النفقات العمومية المتزايدة، بل كذلك ثمرة تدخل عميق وفعال للسياسة النقدية. وتعتبر التوأمة بين هاتين السياستين ضرورية خلال مرحلة ما بعد كوفيد-19، حيث سيمكن هذه الاستعمال المزدوج والمتزامن لهذه السياسات الاقتصادية من تقوية التوزانات الماكرواقتصادية وتسريع دينامية النسيج المقاولاتي الوطني.

وهكذا، ستساهم دينامية القروض ومرونة الحصول على التمويل في دعم أنشطة المقاولات والاستدراك التدريجي للتأثيرات السلبية للأزمة. وتتطلب هذه التوجهات أولاً سياسة نقدية أكثر مرونة، تهدف إلى توسيع استثمارات النسيج المقاولاتي بتكلفة تحفيزية للجوء إلى التمويل البنكي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن اللجوء إلى التمويل البنكي لا ينبغي أن يمثل عبئا على الملاءة المالية للمقاولات، حيث لا ينبغي النظر إليه كعائق أمام النهوض باستثماراتها، بل ميزة تفضيلية لاستعمال التمويل الذاتي عوض التمويل البنكي المكلف.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 2021\*\* | 2020\* | 2019 | 2018 |  |
| القيمة المضافة والناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (التغير بالنسبة المئوية) | | | | |
| 4,4 | -5,3 | 2,5 | 3,0 | القيمة المضافة الإجمالية |
| 9,1 | -5,7 | -4,6 | 2,4 | القيمة المضافة للقطاع الأولي |
| 3,6 | -5,3 | 3,7 | 3,0 | القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي |
| 4,6 | -6,9 | 3,5 | 3,0 | القيمة المضافة للقطاع الثانوي |
| 3,1 | -4,5 | 3,8 | 3,1 | القيمة المضافة للقطاع الثالثي |
| 4,9 | -9,0 | 2,0 | 4,6 | الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات |
| 3,8 | -5,8 | 3,5 | 3,2 | الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي |
| 4,4 | **-5,8** | **2,5** | **3,1** | **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** |
| 1,2 | -0,4 | 1,3 | 1,1 | تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي |
| توازن الموارد والاستعمالات بالحجم (التغير بالنسبة المئوية) | | | | |
| 4,0 | -1,5 | 2,1 | 3,2 | الاستهلاك النهائي الوطني |
| 4,1 | -5,1 | 1,8 | 3,4 | الأسر المقيمة |
| 3,7 | 8,9 | 3,1 | 2,5 | الإدارات العمومية |
| 6,5 | -8,7 | 0,9 | 1,2 | التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت |
| 9,8 | -10,9 | 5,8 | 5,8 | صادرات السلع والخدمات |
| 8,3 | -6,0 | 3,4 | 7,5 | واردات السلع والخدمات |
| معدلات أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي) | | | | |
| 19,4 | 19,1 | 23,3 | 23 | الادخار الداخلي |
| 24,0 | 23,7 | 27,8 | 27,8 | الادخار الوطني |
| 30,8 | 30,6 | 32,2 | 33,5 | الاستثمار الإجمالي |
| -6,8 | -6,9 | -4,4 | -5,9 | رصيد التمويل |
| -5,0 | -7,4 | -3,6 | -3,8 | عجز الميزانية |
| 89,9 | 92,0 | 80,5 | 81,3 | الدين العمومي الإجمالي |
| 72,3 | 74,4 | 65,0 | 65,2 | الدين للحزينة |
| 4,8 | 4,9 | 5,2 | 4,8 | الموجودات من العملة الصعبة بعدد أشهر الواردات |

**: آفاق سنة 2020 و 2021 )\*\*( و )\*(**

1. تقرير صندوق النقد الدولي: يونيو 2020. [↑](#footnote-ref-2)
2. المصدر: بنك المغرب، تقرير حول السياسة النقدية يونيو 2020 [↑](#footnote-ref-3)